



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



## لجنة الزراعة

الدورة الرابعة والعشرون

روما، 29 سبتمبر/أيلول – 3 أكتوبر/تشرين الأول 2014

بيانات جديدة لرصد الاستثمار في الزراعة

### موجز

يشكل الاستثمار في الزراعة إحدى الطرق الأكثر فعالية للترويج للإنتاجية الزراعية، ورفع الدخل الحقيقي، والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الاستدامة البيئية. وبهدف توفير قاعدة بيانات عالمية عن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، تعمل شعبة الإحصاءات في منظمة الأغذية والزراعة على وضع برنامج جديد بشأن الاستثمار في القطاع الزراعي سوف يرصد الاتجاهات الوطنية في الاستثمار الزراعي ومصادر تمويله، ويتيح إجراء مقارنات بين البلدان. وسوف تشمل مجموعات البيانات رصيد رأس المال الزراعي، والإنفاق الحكومي على الزراعة والتنمية الريفية، والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والائتمان (المحلي) للزراعة، والاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة، والتحويلات المالية من الخارج. وسوف تُجمع هذه البيانات لوضع ملفات الاستثمار القطرية التي توفر المستويات والاتجاهات في إجمالي الاستثمارات ومصادر تمويلها.

ويعتمد النهج في تطوير هذا المجال الإحصائي على جمع البيانات، عند الإمكان، من منظمات دولية أخرى ومن المواقع الشبكية الرسمية للبلدان من أجل تخفيض التكاليف، والازدواجية، والأعباء على البلدان. ويتم جمع البيانات بالاستناد إلى استبيان للحصول على التفاصيل الضرورية غير المتوفرة بطريقة أخرى. وسوف يسعى النهج أيضاً إلى وضع مؤشرات رئيسية ذات الصلة كل عام، بما في ذلك حصص الزراعة في إجمالي الاستثمارات، ومؤشر التوجه في القطاع الزراعي. كذلك، سوف يستفيد الباحثون في السياسات من إمكانية الحصول مجاناً على بيانات عبر قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة FAOSTAT، وعلى قواعد بيانات تحليلية ووثائق.



mk969a

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى

أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة

[www.fao.org](http://www.fao.org)

وتتضمن التحديات الحالية معالجة الفجوات في البيانات على الصعيد القطري والناشئة عن بيانات ناقصة أو غير متوفرة، وغياب التفاصيل أو نقص الوثائق. وفي هذا الصدد، من الضروري دعم لجنة الزراعة وبذل جهود على الصعيد القطري لمواجهة هذه التحديات وضمان توفر معلومات ذات الصلة، ورفيعة الجودة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي في مجال الاستثمارات الزراعية.

### الإجراءات التي تقترحها اللجنة:

تُدعى اللجنة إلى توفير التوجيهات بشأن:

- (أ) ملاءمة وصلة نهج منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في بناء قاعدة البيانات الزراعية العالمية وملفات الاستثمار على الصعيد القطري.
- (ب) كيفية ضمان الملاءمة القصوى والتوعية على البرنامج الإحصائي الجديد ونواتجه، بما في ذلك وضع واختبار مؤشرات استثمار ومنتجات بيانات جديدة.

يمكن توجيه الاستفسارات بشأن المحتوى الرئيسي للوثيقة إلى:

السيدة Sangita Dubey

مسؤول أول للإحصاءات ورئيس فريق الإحصاءات الاقتصادية

هاتف: +39-06 570 55890

## أولاً - مقدمة

1- يشكل الاستثمار في الزراعة إحدى الطرق الأكثر فعالية للترويج للإنتاجية الزراعية، ورفع الدخل الحقيقي، والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتعزيز الاستدامة البيئية. فالبلدان التي حققت النمو الأعلى في نمو الاستثمارات الزراعية بين عامي 1990 و2005 أنجزت أيضاً التقدم الأكبر باتجاه تحقيق غاية القمة العالمية للأغذية لاستئصال الجوع وتخفيض عدد الذين يعانون نقصاً في التغذية، في حين أن البلدان ذات النمو المنخفض في الاستثمار شهدت الانتشار الأعلى والتغلغل الأكبر للجوع إضافةً إلى حالات النكوص الأوسع في تحقيق غاية القمة العالمية للأغذية.<sup>1</sup>

2- وقد أدت الإثباتات على منافع هذا الاستثمار إلى وضع سياسات تعزّز الاستثمارات رغم أنه يصعب إجراء رصد وتقييم مستمرين لها بسبب عدم توفر بيانات متماسكة ومتسقة عن الاستثمار. على سبيل المثال. وفي إعلان مابوتو للزراعة والأمن الغذائي، تعهدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتخصيص نسبة 10 في المائة من ميزانيتها الوطنية للزراعة، في حين أن البنك المركزي في بنغلاديش يرصد أساساً للنسبة الدنيا للائتمان التجاري المتوفّر للمزارعين. ونظراً لغياب بيانات عن الاستثمار الزراعي والثغرات فيها، فمن الصعب تقييم الأداء النسبي للبلدان وتحديد أنواع الاستثمارات الأكثر فعالية.

3- واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لمواجهة التحدي في رصد وتقييم الاستثمارات الزراعية تعني وضع مجال جديد للإحصاءات حول الاستثمار. وسوف يجمع هذا المجال قاعدة بيانات عالمية شاملة ومتسقة حول مستوى الاستثمارات الزراعية ومصادر تمويلها، وسوف يعيد استخدام، قدر الإمكان، البيانات المتوفرة على الصعيد القطري لتخفيض الازدواجية، والأعباء والتكاليف. وأمّا التحديات الرئيسية الباقية فتشمل سدّ الثغرات في البيانات، وضمان وسائل مشتركة لقياس الاستثمارات، وهو ما يتطلب تعاوناً وجهوداً على الصعيد القطري.

## ثانياً - العمل الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة

### على إحصاءات الاستثمار

4- يسعى البرنامج الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة حول إحصاءات الاستثمار، على أن تُنشر البيانات في قاعدة بيانات المنظمة، إلى جمع معلومات بشأن مستوى الاستثمارات في القطاع الزراعي (الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك)، والتنمية الريفية، وحماية البيئة، ومصادر تمويلها المحلية/الأجنبية والعامة/الخاصة. ولإتاحة مقارنة البيانات بين الفترات الزمنية وبين البلدان، سوف يتضمن هذا البرنامج مؤشرات مشتركة عن مستويات الاستثمار واتجاهاته، وحصّة الزراعة في الاستثمار على نطاق الاقتصاد، ومؤشر التوجه في القطاع الزراعي الذي يرد وصفه لاحقاً. ومجموعات البيانات

<sup>1</sup> Von Cramon-Taubadel, S., et al. (2009). *Investment in Developing Countries' Food and Agriculture: Assessing Agricultural Capital Stocks and their Impact on Productivity* اجتماع خبراء عن كيفية إشباع العالم في عام 2050، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

التي يجري وصفها أدناه تشمل: (أ) رصيد رأس المال؛ (ب) الإنفاق الحكومي؛ (ج) المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (د) الائتمان للزراعة؛ (هـ) الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (و) التحويلات المالية من الخارج؛ (ز) ملفات الاستثمار القطرية.

### ألف - رصيد رأس المال الزراعي

5- يشكل رصيد رأس المال الزراعي الوسيلة المقبولة دولياً لقياس الاستثمارات الزراعية المتراكمة، في حين أن التغييرات في رصيد رأس المال الزراعي تقيس قيمة صافي الاستثمارات الجديدة. وقد بلغت قيمة رصيد رأس المال الزراعي في العالم، والذي جمعه منظمة الأغذية والزراعة، 5 تريليون دولار أميركي عام 2007، أي بزيادة بنسبة 20 في المائة خلال 32 سنة منذ عام 1975. ورغم أن هذه الإحصاءات تشكل البيانات المتاحة الأكثر شمولية، فقد باتت الآن بالية، وتستنثني القطاعات الفرعية الهامة للغابات ومصايد الأسماك، كما أنها محدودة جداً من حيث قياس المكوّن الكامن الذي يتمثل في الآلات والمعدات الزراعية.

6- ولبناء قاعدة بيانات أوسع نطاقاً، وأكثر موثوقية وحسنة التوقيت لرصيد رأس المال الزراعي، وضعت شعبة الإحصاءات في المنظمة منهجية جديدة قائمة على بيانات وتقديرات الحسابات الوطنية التي جمعتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وهذه البيانات الجديدة، التي تشمل أنشطة في مجالات الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك على نحو أوسع، سوف تُنشر في قاعدة بيانات المنظمة في خريف عام 2014، وسوف تتيح تحليلاً أوسع للمسائل المتصلة بالأمن الغذائي. وفي هذه الأثناء، سوف تنظر منظمة الأغذية والزراعة في كيفية مواجهة التحدي الباقي الذي يتمثل في تحسين قياس الآلات والمعدات الزراعية، وهي مدخلات رئيسية في بحوث وتحليلات الإنتاجية.

### باء - الإنفاق الحكومي على الزراعة

7- إن البيانات المتصلة بالإنفاق الحكومي ضرورية لقياس الاستثمارات في الأنواع الواسعة النطاق، والمفيدة اجتماعياً والمستدامة بيئياً من الاستثمارات التي لا يمكن سوى للحكومات القيام بها. ويتم الحصول على الإنفاق الحكومي المحلي على الزراعة عن طريق استبيان منظمة الأغذية والزراعة الذي وُضع بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، المسؤول عن المعايير الدولية ومجموعات البيانات التي تقيس الإحصاءات المالية للحكومة. وقد أطلقت منظمة الأغذية والزراعة هذا الاستبيان على الصعيد العالمي عام 2012، وطلبت فيه تفاصيل عن الإنفاق على الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وحماية البيئة، مع تقسيم للإنفاق المتكرر والرأسالي، بما يُظهر قيمة الإنفاق لغايات الاستثمار.

8- وتجري حالياً العملية العالمية السنوية الثانية لجمع البيانات، وسوف يضم نشر هذه البيانات في قاعدة بيانات المنظمة في خريف عام 2014 الحصص والاتجاهات في الإنفاق الحكومي على الزراعة، وحصّة الزراعة في إجمالي الإنفاق

<sup>2</sup> منظمة الأغذية والزراعة (2012). *حالة الأغذية والزراعة، 2012*، ص.11.

<sup>3</sup> منظمة الأغذية والزراعة (2012). *حالة الأغذية والزراعة، 2012*.

الحكومي، والحصة النسبية للإنفاق العام المحلي والأجنبي في القطاع الزراعي. كذلك، سوف توفر هذه المجموعة من البيانات "مؤشراً للتوجه الزراعي" يقيس حصة الزراعة من الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى مساهمة الزراعة في الاقتصاد. ومؤشر التوجه الزراعي أعلى في البلدان التي تشدد أكثر على الزراعة بالنسبة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا النوع من المؤشرات سوف يكون متوفراً لجميع بيانات تمويل الاستثمار.

### جيم - المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة

9- تشكل المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف مكماً هاماً للإنفاق الحكومي المحلي على الزراعة. ولوضع مجموعة بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على جمع البيانات من منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، على أن تكملها ببيانات داخلية، لتوفير تفاصيل عن قدر المساعدة وغايتها، سواء أكانت التنمية الزراعية، أو خدمات مصائد الأسماك، أو السياسات في مجال الغابات، أو حماية الغلاف الجوي للأرض، أو المساعدة الغذائية أو ما شابه. والمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة الأولى للزراعة سوف تكون متاحة في قاعدة بيانات المنظمة في أغسطس/آب 2014، وكما في حال مجموعات بيانات أخرى متصلة بالاستثمار، سوف توفر مؤشر التوجه في القطاع الزراعي للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي يصف الأهمية النسبية للمساعدة الزراعية من وجهة نظر البلدان المتلقية والمانحة على السواء.

### دال - الائتمان للزراعة

10- ويشكل الائتمان المالي من القطاع الخاص للزراعة المصدر الأكبر لتمويل الاستثمار غير رؤوس أموال ومدخرات المنتجين، وهو هام أيضاً نظراً إلى ترابطه المباشر والإيجابي مع النمو في الإنتاجية الزراعية. ولقياس هذا المصدر للتمويل، تضع منظمة الأغذية والزراعة مجموعة بيانات بشأن ائتمان رسمي تشمل الزراعة باستخدام الإحصاءات النقدية والمالية في البنك المركزي، على أن تُنشر مجموعة البيانات الأولى عن 100 بلد تقريباً في أغسطس/آب 2014.

11- وعلى الرغم من أهمية هذه البيانات، فإن بلدان عديدة إما لا تجمع أو لا تنشر بيانات عن الائتمان للزراعة، والعديد من البلدان التي تجمعها وتنشرها يستخدم تدابير مختلفة، حيث يستثنى بعضها الغابات ومصائد الأسماك فيما تدرج أخرى أحد هذين القطاعين الفرعيين فقط. وهذا يجعل المقارنات الدولية أضعف من تلك التي توفرها المقاييس المتسقة. ولحلّ هذا التحديّ على صعيد البيانات، تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي في بنغلاديش والمصارف التجارية لتحديد ووضع متطلبات تبليغ مشتركة قد تشكل ممارسة جيدة، وسوف تسعى إلى التعاون مع بلدان وأقاليم أخرى لتعزيز البيانات المتوفرة لديها.

## هاء - الاستثمار الأجنبي المباشر

12- وسوف تعمل منظمة الأغذية والزراعة في العام المقبل على بيانات يوفرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية لوضع قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر<sup>4</sup> للزراعة، وهي تقيس مصدراً رابعاً لتمويل الاستثمار الزراعي حين يقوم فرد أو تقوم شركة بإنشاء، أو شراء، أو حيازة مؤسسة أو إنتاج في بلد آخر. وفي حين يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر تمويل الاستثمار، فهو يسهّل أيضاً العلاقات التجارية ونقل التكنولوجيا، رغم أنه يمكن أن يعكس أيضاً في القطاع الزراعي مجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك شراء الأراضي رداً على الزيادة الكبيرة في أسعار الأغذية والمحروقات، وهي رغبة تعرب عنها البلدان المعتمدة على الواردات الغذائية لتأمين الإمدادات الغذائية، ورداً على المضاربة. غير أن "بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المتاح تفتقر إلى تفاصيل كافية، وهي مجمعة إلى درجة لا تسمح بتحديد مدى الاستثمار الذي تمّ في الزراعة والشكل الذي اتخذته."<sup>5</sup> وسوف تحاول هذه المجموعة الجديدة من البيانات معالجة هذه الثغرة.

## واو - التحويلات المالية الخارجية

13- يتمثل مصدر خامس لتمويل الاستثمار بالتحويلات المالية الخارجية، أو الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأم. وفي أبريل/نيسان 2014، قدر البنك الدولي أن البلدان النامية قد تتلقى 436 بليون دولار أميركي بشكل تحويلات مالية من الخارج عام 2014، وهي زيادة بنسبة 7.8 في المائة بالنسبة إلى عام 2013 حيث بلغت هذه التحويلات 404 مليار دولار أميركي، وقد ترتفع إلى 516 مليار دولار أميركي عام 2016. ولتوضيح هذا الأمر، فإن التحويلات المالية الخارجية إلى نيبال بلغت تقريباً ضعف إيراداتها من الصادرات؛ وتبلغ ضعف إيرادات أوغندا من صادراتها الرئيسية للقهوة؛ وهي بقيمة 70 مليار دولار أميركي في الهند، وهو البلد الذي يتلقى التحويلات المالية الأكبر حيث تتجاوز مبلغ 65 مليار دولار أميركي تلقته لتصدير خدماتها الرئيسية في مجال البرامجيات عام 2013.<sup>6</sup> وفي حين من الأهمية بمكان شمل هذا المصدر للتمويل، تواجه منظمة الأغذية والزراعة التحدي في تحديد حصة الزراعة من التحويلات المالية الخارجية، إضافة إلى المجموعة الفرعية التي تمول الاستثمار الزراعي.

## زاي - ملفات الاستثمار القطرية

14- سوف تقوم ملفات الاستثمار على الصعيد القطري بجمع كل مجموعات البيانات المتصلة بالاستثمارات المادية في الزراعة ومصادر تمويلها للتوفير، من خلال بوابة وحيدة، لمحة عن المستويات والاتجاهات في الاستثمار، وتشكيلة مصادر التمويل، والحصص النسبية للزراعة في إجمالي الاستثمار، ومؤشر التوجه الزراعي في أنواع التمويل المختلفة. غير أن المصدر الأكبر لتمويل الاستثمار - أي المزارعون أنفسهم - سوف يُقاس فقط كمكوّن متبقي من تمويل الاستثمار المتوفر

<sup>4</sup> وفقاً للأونكتاد، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ذروة جديدة بقيمة 759 مليار دولار أميركي عام 2013، وهي زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بعام 2010، رغم أن حصته من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بقيت عند مستوى منخفض بلغ 39 في المائة.

<sup>5</sup> Hallam, David (2009). *Foreign Investment in Development Country Agriculture – Issues, Policy Implications and International Response*, p 3، باريس: منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي.

<sup>6</sup> البنك الدولي (2014). *Remittances to developing countries to stay robust this year. despite increased deportations of migrant workers, says WB*, <http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2014/04/11>

من مصادر أخرى، رغم أن الاستثمارات في المزرعة تتفوق، بأكثر من نسبة ثلاثة إلى واحد، على كل مصادر التمويل الأخرى مجتمعة.<sup>7</sup> وبعد تحديد مكوّنات إحصاءات الاستثمار الوارد وصفها أدناه، ومعالجة الثغرات في البيانات والتحديات على صعيد البيانات، فإن قياس التمويل الذاتي من جانب منتجين زراعيين سوف يشكل الخطوة التالية.

### ثالثاً - الاعتبارات الاستراتيجية والإجراءات المقترحة

15- لقد دفعت حاجات استراتيجية عديدة البلدان إلى الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة إقامة مجال عالمي لإحصاءات الاستثمار الزراعي: فالوعي المتزايد لأهمية الاستثمار وتركيبته المالية في زيادة الأمن الغذائي، والإنتاجية الزراعية، والدخل الحقيقي؛ وأهمية البيانات كقاعدة إثباتات لرصد وتقييم المستويات والاتجاهات في الاستثمار الزراعي؛ وأهمية قياس تأثير مختلف الاستثمارات والتدخلات السياسية وتحديد الاستراتيجيات الأكثر فعالية في توليد مناخ مؤات للاستثمار.

16- وعلى الصعيد الداخلي، حدّد الإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة إحصاءات استثمار كقاعدة إثباتات رئيسية لرصد وتقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهدافه الاستراتيجية. ونتيجةً لذلك، يتأتى تمويل هذا المجال الإحصائي من هدفين من بين الأهداف الاستراتيجية الخمسة: الهدف الاستراتيجي الأول الذي يساهم في استئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية؛ والهدف الاستراتيجي الرابع الذي يمكن نظماً زراعية وغذائية شمولية وكفوءة. وسوف يُستكمل ذلك بتمويل المشروع، من قبيل مشروع معهد بروكينغز، للارتقاء بتطويره وتحسين ملاءمته.

17- ويعتمد تطوير هذا المجال على التعاون بين المنظمات من أجل تبادلي الأزواجية، والاستفادة من الخبرة، وتقليل العبء على البلدان التي تبلغ عن البيانات ذاتها إلى عدة منظمات. وهذا واقع ينشأ عن تقلص الموارد العامة وعن طلبات الجهات المانحة. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بجمع البيانات الموجودة من منظمات دولية أخرى، عند الإمكان، بما في ذلك شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، والأونكتاد. وسوف تضع منظمة الأغذية والزراعة أيضاً مؤشرات، وتتشاطر الخبرة مع منظمات أخرى، من قبيل معهد بروكينغز في مشروعه للحدّ من الفقر، الممول من مؤسسة بيل وميلندا غايتس، والذي يرمي إلى زيادة مصلحة صانعي السياسات في وضع سياسات قائمة على الإثباتات لزيادة الاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي.

18- وأمّا البيانات على الصعيد القطري التي تتيح المقارنة بين الفترات الزمنية وبين البلدان فهي ضرورية لتوفير قاعدة إثباتات شاملة تقيس تأثير الاستثمارات الزراعية، وتحدّد الاستثمارات الأكثر فعالية. والتحديات على الصعيد القطري تشمل غياب البيانات المتوفرة، حتى حين تجمعها البلدان؛ والاختلافات في قياس البلدان للقطاع الزراعي

<sup>7</sup> منظمة الأغذية والزراعة (2012). حالة الأغذية والزراعة، 2012.

والاستثمارات الزراعية؛ وغياب الوثائق لتفسير ما يُقاس. وكما في مجالات إحصائية أخرى، يمكن أن تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور هام في العمل مع البلدان لوضع خطوط توجيهية مشتركة، وممارسات جيدة والتدريب على جمع البيانات، وإعداد الوثائق والمطبوعات.

19- والمجالان الرئيسيان المتصلان ببيانات الاستثمار، واللذان طلبت البلدان الأعضاء مساعدة فيهما، أو اللذان حدّدت منظمة الأغذية والزراعة ثغرات فيهما هما الإنفاق الحكومي على الزراعة والائتمان للزراعة. وتتعاون المنظمة مثلاً مع البنك المركزي الأوروبي ومع البنك المركزي في بنغلاديش لتحسين التبليغ عن البيانات بشأن الائتمان للزراعة، وقد تلقت طلبات من إقليم آسيا والمحيط الهادىء للتدريب على جمع البيانات والإبلاغ عن الإنفاق الحكومي على الزراعة. غير أن النجاح في إقامة مجموعة بيانات عن الاستثمار قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي يتطلب إرادة البلدان في اعتماد وتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.

20- أخيراً، من الضروري ضمان ملاءمة هذه الإحصاءات ومؤشراتها للحرص على أن يكون هذا المجال مفيداً لصانعي السياسات، والمحلّين، والباحثين والقطاع الخاص، وأن يتمكنوا من استخدامه، بما في ذلك المزارعين أنفسهم. ولتحقيق هذه الغاية، شكّلت منظمة الأغذية والزراعة مجموعة عمل داخلية حول إحصاءات الاستثمار، وتتعاون مع معاهد بحوث، مثل معهد بروكينغز، لوضع مؤشرات ذات صلة ترافقها منتجات، وجداول، ورسوم بيانية، وتحليلات سهلة المنال والاستخدام. غير أن المدخلات الواردة من البلدان والمستخدمين الوطنيين ستكون ضرورية لتعظيم هذه الملاءمة.

#### رابعاً - الإجراءات التي تقترحها اللجنة

21- إن اللجنة مدعوة إلى توفير توجيهات بشأن:

- (أ) ملاءمة وصلة نهج المنظمة لإقامة قاعدة بيانات عالمية متصلة بالاستثمارات الزراعية وملفات استثمار على الصعيد القطري.
- (ب) كيفية ضمان الملاءمة القصوى والتوعية على البرنامج الإحصائي الجديد ونواتجه، بما في ذلك وضع واختبار مؤشرات استثمار ومنتجات بيانات جديدة.